

# نص التصريح المشترك لأطراف الحوار الاجتماعي وملحقه

تم التوقيع بعد ظهر يوم الخميس فاتح غشت 1996 بالرباط على تصريح مشترك بين الحكومة والاتحاد العام للمقاومات بالمغرب والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل وذلك في ختام جلسات الحوار الاجتماعي الذي جرى في الاسابيع الاخيرة.

وفي ما يلي نص هذا التصريح الذي وقعه السيد ادريس البصري وزير الدولة في الداخلية والسيد عبد الرحيم الحجوجي رئيس الاتحاد العام للمقاومات بالمغرب والسيد عبد الرزاق افيلال الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب والسيد نوبير الاموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

طبقا للتوجيهات الملكية السامية الداعية دوما الى العناية المستمرة بكافة شرائح المجتمع المغربي ذات الدخل المحدود والى (1) «تقوية النسيج الاجتماعي الذي بدونه قد يفقد المغرب سمته الخاصة كأمة متماسكة متلاحمة» والى الاهتمام بالحوار الاجتماعي بغية ابراز الاولوية التي يوليها جلالتهم «للتوافق والتآزر بين قوى الانتاج» (1) ودعم الاقتصاد الوطني وتوفير المناخ الاجتماعي اللازم والحفاظة على التوازنات الاجتماعية لتطوير القاطنة المغربية لمواجهة التحديات الراهنة المتمثلة في عولمة الاقتصاد ومتطلبات التأقلم والتأهيل وذلك في جو من المسؤولية والرغبة المشتركة لدراسة كافة الملفات والوصول الى حلول موضوعية لاهم محاورها.

وانسجاما مع ما اكده صاحب الجلالة في خطاب العرش لهذه السنة حيث (1) «ابرز ما تتحلى به منظمة رجال الاعمال والمنظمات العمالية من روح المسؤولية في سعيها لايجاد الحلول التوفيقية للمشاكل التي تنشأ بينهما».

وتمشيا مع التوجيهات الملكية السامية وشعورا من الاطراف الثلاثة بضرورة تعميق الحوار الجماعي حول القضايا والمطالب الاجتماعية والمادية للشغيلة المغربية ومشاكل المقاومات.

وتجاوبا مع المقتضيات الدستورية والوائيق الدولية المتعلقة بالحقوق النقابية وتقاليد المفاوضات الجماعية.

عقدت الحكومة والمشفلون الممثلون في الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب والنقابات العمالية سلسلة من اللقاءات ما بين 3 يونيو وفتح غشت 1996 دامت ما يناهز 71 ساعة مكنت الاطراف الثلاثة من الاتفاق على منهجية واليات الحوار واهمها دورية اللقاءات ومناقشة المحاور ذات الاهتمام المشترك التالية : الحريات النقابية.. التغطية الاجتماعية.. السكن.. الاجور والتشغيل.

ان الروح التي طبعت هذه اللقاءات اتسمت في اسلوبها الجديد بالمسؤولية والحوار الصريح والارتقاء الجماعي الى بلورة الكيفية والمنهجية في طرح القضايا والمطالب ومعالجتها بروح بناءة وواعدة وقد تطلبت صياغة هذا التصريح اجتماعات مكثفة دامت زهاء 136 ساعة.

ان النتائج التي تم التوصل اليها بين الاطراف الثلاثة تضمنتها الوثيقة الملحقة بهذا التصريح المشترك تحت عنوان «**نتائج الحوار والتشاور والتفاوض الثلاثي بين الحكومة والمشفلين والنقابات العمالية**» والتي تم اعتمادها كمرجع وحيد للاطراف الثلاثة من حيث الالتزام والتنفيذ والتتبع ويمكن ايجاز هذه النتائج كما يلي.

### **1 - اليات الحوار والتفاوض الاجتماعي،**

في ما يخص اليات الحوار والتفاوض الاجتماعي اتفقت الاطراف المعنية على ما يلي :

1.1 عقد اجتماعين في السنة الاول في الخريف قبل نهاية شهر شتنبر والثاني في الربيع قبل نهاية شهر مارس.

2.1 تشكيل لجنة ثلاثية دائمة على الصعيد الوطني لتابعة الملفات وتنفيذ القرارات والالتزامات المتخذة وذلك بتنسيق مع المجلس الاستشاري لتابعة الحوار الاجتماعي.

3.1 متابعة الحوار سواء على صعيد القطاعات او على صعيد الادارات والعمالات والاقاليم.

## 2 - المحاور ذات الاولوية والاهتمام المشترك

### 1.2 ممارسة الحريات النقابية

أكدت الاطراف الثلاثة خلال هذه المشاورات على ما يلي :

1.1.2 ممارسة الحريات النقابية كرافد من روافد الحريات التي تتضمنها القوانين وفي مقدمتها دستور المملكة.

2.1.2 تنمية روح الشراكة الحقيقية بين الاطراف الثلاثة.

3.1.2 السهر على احترام قانون الشغل والاتفاقيات الدولية التي صادق او سيصادق عليها المغرب خاصة منها اتفاقيتي المنظمة الدولية للشغل سواء منها رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق النقابي او رقم 135 المتعلقة بحماية العمال داخل القاوات والتسهيلات المنوطة لهم.

4.1.2 التزام الاطراف الثلاثة بتشجيع ابرام الاتفاقيات الجماعية.

5.1.2 تنظيم حوار ثلاثي حول مشروع مدونة الشغل بغية التوصل الى نص توافقي.

6.1.2 الالتزام باحترام حق الاضراب كحق مضمون في الدستور مع احترام حرية العمل للعاملين بالؤسسة وفقا للقوانين الجاري بها العمل واحترام حرمة المؤسسة بما يضمن حقوق العمال وارباب العمل.

7.1.2 التزام الحكومة بارجاع باقي الوقوفين والظرودين المعفى عنهم وتسوية اوضاعهم منذ تاريخ العفو وتسوية وضعيتهم الذين تم ارجاعهم مع النظر في بعض الحالات الاجتماعية الخاصة.

8.1.2 ارجاع العمال الذين ثبت طردهم لاسباب نقابية الى عملهم بمؤسسات القطاع الخاص وذلك في اطار لجنة ثلاثية للبحث والمصالحة.

9.1.2 التزام الاطراف الثلاثة ببذل جميع الجهود من اجل المساهمة في الحل السريع لنزاعات الشغل الجماعية والبحث عن الحلول الممكنة لاعادة فتح العامل المغلقة.

10.1.2 لجوء الاطراف الثلاثة الى التشاور في ما بينها قبل كل تقليص من عدد العمال وساعات العمل او اغلاق او تنقيح العامل.

11.1.2 دعم الحكومة للمنظمات النقابية على اساس معايير التمثيلية المتعارف عليها وطنيا ودوليا.

12.1.2 احترام التمثيلية النقابية في التفاوض وفي تمثيل المأجورين في المحافل الوطنية والدولية طبقا لمعايير وطنية مضبوطة وطبقا للاتفاقيات الدولية التي يوافق عليها المغرب.

13.1.2 تعاون الاطراف الثلاثية لبذل مجهودات مكثفة في حدود مسؤولياتها للمساهمة في تحسين الانتاج وتطوير القاولة وتوفير الشروط الكفيلة لجابهة التحديات الجديدة والرفع من مقاييس النتوجية بما يضاهاى ما هو معتمد دوليا بنفس الشروط والرفع من القدرة التنافسية للمنتوج الوطني.

14.1.2 التزام الحكومة بالحوار مع النقابات القطاعية في شان ملفاتها المطلوبة ابتداء من الاسبوع المقبل.

## 2.2 - الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية،

اتفقت الاطراف الثلاثة على :

1.2.2 العمل على توسيع التغطية الاجتماعية حتى تشمل جميع القطاعات وكافة المأجورين والزام المقاولات بتطبيق القانون المتعلق بالضمان الاجتماعي.

2.2.2 تطوير القوانين المنظمة لصناديق الحماية الاجتماعية والتعاضديات وضبط تمثيلية المنخرطين فيها وضمان استقلاليتها ودمقرطة تسييرها.

3.2.2 تكوين اللجنة المختصة يعهد اليها بدراسة المشروع الحكومي المتعلق بالتأمين الاجباري عن المرض ومقترحات الاطراف الاخرى بخصوص التغطية الصحية.

4.2.2 العمل على اعادة النظر في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحوادث الشغل والامراض المهنية.

## 3.2 - السكن الاجتماعي،

تعتبر الاطراف الثلاثة عن تقديرها الكبير وتشبثها الاكيد بالتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش المجيد سنة 1994 الرامية الى النهوض بالسكن الاجتماعي لفائدة جميع المواطنين ذوي الدخل المحدود.

وفي هذا الموضوع اتفقت الاطراف الثلاثة على ما يلي :

1.3.2 تكوين لجنة مشتركة مختصة تعمل على دراسة ووضع استراتيجية في هذا المجال.

2.3.2 تنفيذ الحكومة لبرنامج اولي لبناء 100 الف سكن اجتماعي يتم انجازه بمشاركة الدولة والجماعات المحلية والمقاولات والمستفيدين في اجل ملائم تحدده اللجنة المشتركة.

3.3.2 التزام الاتحاد العام لمقاولات المغرب بتخصيص 3 في المائة من الارباح لتمويل انجاز السكن الاجتماعي لفائدة المأجورين.

4.3.2 التزام الحكومة بتخصيص 2 في المائة من ميزانية الدولة المخصصة للتجوليز لتمكين الموظفين من امتلاك سكناهم.

5.3.2 التزام النقابات بحث مجموع مأجوري القطاعين العام والخاص على المساهمة بنسبة 1 في المائة من اجورهم في «صندوق التضامن الوطني للسكن الاجتماعي».

6.3.2 احداث نظام متميز لبناء السكن الاجتماعي على شاكلة الصناديق العقارية للسكن.

7.3.2 مراجعة النصوص المنظمة للكراء بهدف تشجيع الاستثمارات في هذا المجال والحد من المضاربة والاحتكار وتأمين سكن لائق للمأجورين.

## 4.2 - تحسين الاجور والداخيل

### 1.4.2 الاجور

انطلاقا من الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي تعيشه الشفيلة وتقديرا للظرفية الاقتصادية والمالية التي عرفتھا البلاد ومراعاة للتحديات الدولية المفروضة على المقاولات فان الاطراف الثلاثة اتفقت على ما يلي :

#### 1.1.4.2 على مستوى القطاع العام :

- تخصيص غلاف من ميزانية الدولة يقدر بـ 3.22 مليار درهم ومن ميزانية الجماعات المحلية يقدر بـ 500 مليون درهم من اجل تحسين اجور موظفي الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وذلك على مدى سنتين

ابتداء من فاتح يوليوز 1996 وسيتم تحديد كيفية توزيع هذا الغلاف بالاتفاق مع النقابات.

- تمتيع جميع العاملين بالحد الأدنى للاجر على اساس ساعات العمل.

تلتزم الحكومة بترقية جميع موظفي التعليم الاساسي والثانوي الذين استوفوا شرط الاقدمية اللازمة للترقية طبقا للمسطرة الجاري بها العمل حاليا تجاوزا لنظام النسبة السالفة «الكوطة» وذلك بصفة استثنائية عن طريق اجراء خاص على اساس تسوية المستحقات المالية للمستفيدين من الترقية بعد ادماجهم في سلايمهم الجديدة على امتداد ثلاث سنوات ابتداء من فاتح يوليوز 1996 - 1997 - 1998 وفي هذا الصدد تلتزم الحكومة والنقابات بمناقشة مشروع نظام جديد حول اليات وشروط الترقية الداخلية مستقبلا.

- التزام الحكومة بتبني استراتيجية مماثلة فيما يتعلق بالترقية الداخلية لمستخدمي وزارة الصحة العمومية مع الاسراع بمراجعة القانون الاساسي الخاص بالطباء والمهندسين التطبيقيين وكذا البحث مع النقابات سبل ووسائل احداث قانون للترقية الداخلية اكثر ملائمة خاص باعوان الدولة والجماعات المحلية بصفة عامة.

#### 2.1.4.2 على مستوى القطاع الخاص :

- الرفع من الحد الأدنى للاجور سواء في القطاع الصناعي والتجاري والخدماتي والفلاحي وذلك بنسبة اجمالية تعادل 10 في المائة ابتداء من فاتح يوليوز 1996.

#### 2.4.2 التهويضات الاجتماعية :

##### 1.2.4.2 المعاشات :

استجابة للرغبة التي عبر عنها الفرقاء الاجتماعيون وافقت الحكومة على :  
- احداث حد ادنى لا يقل عن 500 درهم شهريا للمعاشات التي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك ابتداء من فاتح يناير 1996 .

- تعديل طريقة احتساب المعاشات على اساس ان لا يؤخذ بعين الاعتبار الا الاشهر المصرح بها فعليا مما سيؤدي الى زيادة ملموسة في قيمة هذه المعاشات.

- حذف شرط السن بالنسبة لزوج ولزوجات الهالك وتخويل الارملة الحق في راتب التوفى عنهم بغض النظر عن سنها.

- تمديد حق استفادة الابناء العاقين من التعويضات العائلية ومعايش التوفى عنهم الى ما فوق سن 21 سنة.

- صرف المعاشات لاستحقاقها شهريا.

#### 2.2.4.2 التعويضات العائلية :

- تقرر اعادة النظر في التعويضات العائلية التي يصرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لجعلها اكثر ملائمة للواقع الاجتماعي وذلك بالزيادة في قيمتها ابتداء من فاتح يوليوز 1996 وذلك على النحو التالي :

- 150 درهم عن الابناء الثلاثة الاوائل.

- 36 درهم عن الابناء الثلاثة الباقين.

- تعمم هذه الزيادة على موظفي واعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية على ان تمول كليا من الغلاف المالي السالف الذكر الذي خصصته الحكومة للزيادة في اجور العاملين بالقطاع العام.

#### 5.2 - التشغيل،

تمشيا مع ما تضمنه الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد الشباب لهذه السنة حيث اعلن جلالة الملك حفظه الله عن اصلاحات عميقة وجددية وهي منعطفات لاخذ طريق جديد سواء في المسار السياسي او المسار الاقتصادي او المسار الاجتماعي تمبر الاطراف الثلاثة عن رغبتها القوية في دعم وتشجيع جميع الاجراءات الرامية الى تحسين المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمقاومات والنهوض بالاستثمارات الوطنية والاجنبية والعمل على وضع استراتيجية لانعاش التشغيل ومحاربة ظاهرة البطالة.

وقد اكدت الاطراف الثلاثة بالخصوص على ما يلي :

1.5.2 مواصلة العمل على تشغيل خريجي الجامعات والمدارس العليا ومراكز التكوين المهني تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد الشباب لسنة 1996 باشارك الاطراف الثلاثة.

2.5.2 متابعة الجهود المبذولة لادماج حاملي الشهادات العليا الراغبين في شغل بعد الاحصاء الشامل لهم بغية دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بادماجهم في الحياة العملية بمشاركة الاطراف الثلاثة وتعبئة كل الموارد الممكنة.

3.5.2 تنميط الاجراءات الادارية لتشغيل حاملي قرارات التعيين في الادارات العمومية الحاليين عليها من طرف وزارة الشؤون الادارية في اطار الخدمة المدنية.

4.5.2 اعطاء الاولوية في منح الصفقات العمومية للمقاولات التي تعمل على خلق فرص الشغل.

5.5.2 تعمل الحكومة والاتحاد الهام لمقاولات المغرب بمساهمة النقابات العمالية على بذل كل الجهود لتقوية التكوين والتكوين المستمر ليشمل كافة العمال والموظفين.

6.5.2 تلتزم الحكومة بتتبع الاسعار ومراجعة الاجور عند تحسين الاوضاع الاقتصادية بالبلاد.

الرباط في فاتح ششت 1996.